المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ وكذلك تجاهلها، ورفضها، تنفيذ قراري مجلسكم الموقّر ٢٤٢ و٣٣٨. وفي ما يتعلق بمدينة القدس، والقرار الاسرائيلي بضمّها، وتغيير وضعها واعتبارها عاصمة لدولة اسرائيل، والذي اتبع، ويا للأسف، بقرار من الكونغرس الاميركي حول القدس، تشجيعاً لاسرائيل واحتلالها وارهابها وجرائمها، ما زالت اسرائيل ترفض تنفيذ جميع القرارات الدولية، المتعلقة بالمدينة المقدسة، بما فيها قرار مجلس الامن الرقم ٢٥٢، بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١، وقرار الجمعية العامة الرقم ٢٢٥٣، بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤، الذي أكد عدم جواز تغيير وضع مدينة القدس، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٧٦، بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠، الذي يعلن بطلان الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٧٨، بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠، بعدم الاعتراف بالقانون الاسرائيلي بشأن القدس.

وما زالت اسرائيل تواصل تطبيق سياسة الاستيطان بمصادرة أراضي الفلسطينيين وانشاء المستوطنات اليهودية عليها وتغيير الطبيعة الديمغرافية للارض الفلسطينية المحتلة، تحدياً لقرار مجلس الامن الرقم ٤٥٢، بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠، الذي يطلب الى سلطات الاحتلال الاسرائيلية ايقاف العمليات الاستيطانية في الاراضي العربية المحتلة، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٤٦، بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٣، الذي يعتبر الممارسات الاسرائيلية باقامة المستوطنات عقبة خطرة في وجه السلام، وقرار مجلس الامن الرقم ٤٦٥، بتاريخ ١٩٨٠/٣/١، الذي يطالب اسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف عن تخطيط المستوطنات، وبنائها.

السيد الرئيس؛

لقد عمدت اسرائيل، مؤخراً، الى استغلال الظروف التي سمحت بفتح أبواب الهجرة أمام اليهود السوفيات، ومن دول أوروبا الشرقية، وغيرها، لتحويل هذا الحق في الهجرة الى هدف سياسي استيطاني، يتمثّل في التهجير القسري الى اسرائيل فقط، دون اعطاء المهجّرين حق اختيار مكان الهجرة، الامر الذي يشكّل انتهاكاً لحق الانسان اليهودي المهاجر. ونحن نذكّر بأن حق أي فرد، أو شعب، يتوقف عندما تبدأ حقوق الافراد والشعوب الاخرى، ومنها الشعب الفلسطيني. ولقد ركّزت اسرائيل على العمل، بكل الوسائل، لاغلاق الابواب كافة أمام هجرة اليهود السوفيات، وابقاء الارض الفلسطينية، وحدها، مفتوحة. ولقد ساعدتها في ذلك قرارات وعراقيل صدرت عن بعض الدول، خاصة اميركا واستراليا، وذلك ضمن مفهوم خاص وفي تحريف أساسي وخطر، لمفاهيم حق الهجرة التي نصّت عليه اتفاقيات هلسنكي، وتحويلها الى تحقيق غرض سياسي عدواني، يتمثّل في حرمان الشعب الفلسطيني من العيش في وطنه، وحرمان لاجئيه من حق العودة، واحلال المهاجرين الجدد محل اصحاب الحق والوطن الاصليين. ومن الضروري ان أشير، هنا، بكل المسؤولية المتوجبة، الى ان موضوع تهجير اليهود السوفيات الى الارض الفلسطينية يمثّل خطراً على المنطقة بأسرها، وليس على الارض الفلسطينية المحتلة وحدها. وسوف يمتد هذا الخطر ليصيب دولاً عربية مجاورة؛ بل لقد بدأ ذلك، فعلاً، في الجولان، وفي جنوب لبنان، حيث أثبتت التجارب الاليمة في الشرق الاوسط ان أطماع اسرائيل وشهيّتها التوسّعية لا تقف عند حد.

السيد الرئيس؛

أرى من الواجب، هنا، ان أشير، بكل الاسف، الى الدعم اللامحدود، وعلى الصعد كافة، الذي تقدّمه الولايات المتحدة الاميركية الى اسرائيل، ممّا يشجعها على الاستمرار في الاحتلال، وتصعيد الممارسات الارهابية، والوحشية، ضد الشعب الفلسطيني، وفي تحديها لقرارات الاسرة الدولية، وفي عرقلتها لكل مبادرات السلام في منطقة الشرق الاوسط، بما في ذلك المقترحات الاميركية ذاتها. ان الولايات المتحدة الاميركية، التي ترفع شعار حقوق الانسان، قد أهملت، تماماً، حقوق الشعب، والانسان، الفلسطيني، وتجاهلت الابعاد الانسانية والاخلاقية الشاملة لمفهوم حقوق الانسان، ممّا شجّع اسرائيل على التمادي في ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينية المحتلة، وفي الارض العربية، حيث تتعرّض القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في لبنان لغارات الطيران الاسرائيلي والقصف التدميري.

السيد الرئيس؛

لقد آن الأوان، نظراً الى المخاطر المحدقة بمنطقة الشرق الاوسط، جرّاء استمرار اسرائيل لاحتلالها للاراضي العربية الفلسطينية، وجرّاء تصعيدها لارهاب الدولة المنظّم ولحرب الابادة ضد شعبنا، واطلاقها التهديدات العدوانية والتوسعية ضد دول عربية عدة، وخاصة العراق والاردن ولبنان، وبتحضيراتها